مجلة جامعة الملك عبد العزيز : العلوم الهندسية ، م٤ ص ص ٣٣ - ٤٤ (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م)

تحـــديات مـــراكز النمـــو في المملـــكة العربيـــة السعوديـــة

طـــارق علي فدعـــق
قسم التخطيط الحضري والإقليمي ، كلية الهندسة ، جامعة الملك عبد العزيز
جـــدة - المملكة العربية السعودية .

المستخلص . ترتكز استراتيجية مراكز النمو على مبدأ اختيار عدة تجمعات سكانية ، ثم تركيز الاستثمارات في تلك المراكز ، كل حسب إمكانياته للمساهمة في النمو الشامل ، وبذلك تتفادى الازدواجية في المشاريع المحلية والإقليمية والوطنية .

وقد جاءت تلك الاستراتيجية في الخطة الخمسية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) ولكنها لم تنفذ ، ثم جاءت ضمن استراتيجيات الخطة الخمسية الرابعة ولم تنفذ أيضًا . ثم جاءت في استراتيجيات الخطة الخمسية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ) . فنجد أن مراكز النمو تحتل مركزًا محوريًا في التخطيط الإقليمي للمملكة . وتهدف هذه الدراسة لاستعراض التحديات الرئيسة لتلك الاستراتيجية ، فتبدأ بملخص لأهمية مراكز النمو في التخطيط ثم تلقى الضوء على الالتزام الرسمي بالمراكز في المملكة العربية السعودية ومعايير اختيارها ، وبعد ذلك تتم مناقشة التحديات المختلفة ، فتبدأ بالمسمى والنواحي الاقتصادية ، ثم الإدارية المتعلقة بها .

١ . المقدمـــة

١,١ الهـــدف

إن هدف هذه الدراسة هو استعراض التحديات الرئيسة لاستراتيجية مراكز النمو ، حيث أنها تشكل جزءًا هامًا من التخطيط الإقليمي . كما يشتمل البحث على تصنيف لأهم الأفكار لمواجهة تلك التحديات .

١,٢ أهميـــة مراكز النمـــو

تمثل استراتيجية مراكز النمو أداة هامة للتخطيط الإقليمي ، فهي عامل حيوي في البعد المكاني

للتنمية . وتنعكس أهمية تلك الاستراتيجية في مبدأين أساسيين دافعين :

أولاً : تحقيق العدالة بتقليل التباين الإقليمي وتوفير خيرات التنمية لجميع المواطنين .

ثانياً : استغلال الموارد الإقليمية بشكل يضيف إلى التنمية الشاملة في البلد ككل .

من الناحية التطبيقية ، تتم دراسة ثم تحديد معايير معينة لاختيار المراكز لتكون نواة لتنمية المناطق المحيطة بها ، ثم تجري دراسات ميدانية لتحديد تلك المراكز ، ثم تتم مناقشتها وتقييمها . بعد ذلك تأتي مرحلة وضع الأنظمة الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية ، ويشمل ذلك تحديدًا للاستثمارات المختارة وبرمجتها ثم وضع الميزانيات الخاصة بتلك البرامج ، ثم وضع برامج العمل لتنفيذها .

وأما من الناحية النظرية فإن أساس مبدأ مراكز النمو هو نظرية المكان المركزي ، حيث يوجد نظام هرمي تدرجي أعلاه ، وأكبره حجمًا ، المركز المتخصص وأسفله المستوطنات الصغيرة التي لاتتميز بدرجة عالية من التخصص .

وتهدف غاية نظام المكان المركزي إلى توزيع الخدمات على مراكز ذات أحجام ومواقع مختلفة بناء على مبدأين رئيسين ، أحدهما الكثافة السكانية الدنيا لتبرير جدوي نشاط اقتصادي معين (threshold) وكلما كبر مركز ما كلما استطاع أن يوفر خدمات أكثر تخصصا . أما المبدأ الرئيس الآخر فهو المدى (range) وهو المسافة التي يرغب المستهلك في قطعها للوصول إلى خدمة ما . وعلى سبيل المثال ، الحاجة إلى الخدمات الصحية التي تضطر سكان بعض المناطق القروية إلى السفر إلى الرياض للحصول على خدمات تخصصية ، وبالتالي نجد مدى قدرة جذب الرياض لمحتاجي الخدمات الصحية التخصصية والتي قد تشمل المملكة ككل[١] .

١,٣ الالتزام الرسمي بمراكز النمو في المملكة العربية السعودية

في مسيرة التنمية التي تعيشها المملكة العربية السعودية هناك التزام جدي بمبدأ محاولة سريان الفعالية الاقتصادية مع العدالة الإقليمية ، منعكسة في مبدأ توفير الحقوق والمزايا لجميع المواطنين في جميع أرجاء المعمورة ، دون التفريط والاسراف في الاستثمارات الحكومية . وقد جاء الالتزام رسميًا في الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٢ وتاريخ ١٣٩٩/٨/١٤هـ ، الذي جاءت الموافقة بموجبه على استراتيجية خطة التنمية الثالثة التي تضمنت « الأخذ بعين الاعتبار والتركيز على توفير التجهيزات الأساسية والخدمات في المناطق ذات القابلية لاحتواء المشاريع الإنتاجية وعدم تشتيت الموارد في إقامة وتدعيم تجمعات لاتتوافر بها مقومات النمو» . وقد عملت وزارة التخطيط على إدخال استراتيجية مراكز النمو ضمن التخطيط الإقليمي فحددت عدة معايير لاختيار المراكز أهمها[٢] :

١) تقويم الموارد الطبيعية المتاحة والمحتملة خصوصًا المياه .

٢) العدالة والمساواة في توزيع المرافق وفرص التنمية .

٣) الفعالية الاقتصادية في تزويد الخدمات .

٤) التقليل من تكاليف التجهيزات الأساسية .

وقد أجريت دراسات ميدانية من قبل وزارة التخطيط وفريق الأمم المتحدة العامل في مشاريع التنمية الريفية ، التابع لوزارة الشؤون البلدية والقروية ، حيث تم اختيار ٧٣ مركزًا موزعين حسب التصنيف التالي[٣]:

مـــراكز محليـــة : وهي تقوم بتوفير الخدمات للسكان على فترات متقاربة .

مـــراكز إقليميـــة : وهي التي توفر خدمات اقتصادية وإدارية لأماكن أكبر على مستوى إقليمي .

مـــراكز وطنيـــة : وهي التي تؤدي أعمالا وتوفر خدمات متخصصة للمملكة ككل .

وقد وضعت وزارة التخطيط أيضًا تحديدًا للمشاريع التي تشملها الاستراتيجية (جدول ٢) . هذا وقد عرضت قائمة المراكز المقترحة على جميع الوزارات المعنية ، كما أعادت وزارة التخطيط تقييم بعض المراكز فزاد عددها إلى ٨٩ مركزًا (شكل (١) وجدول (١)) .

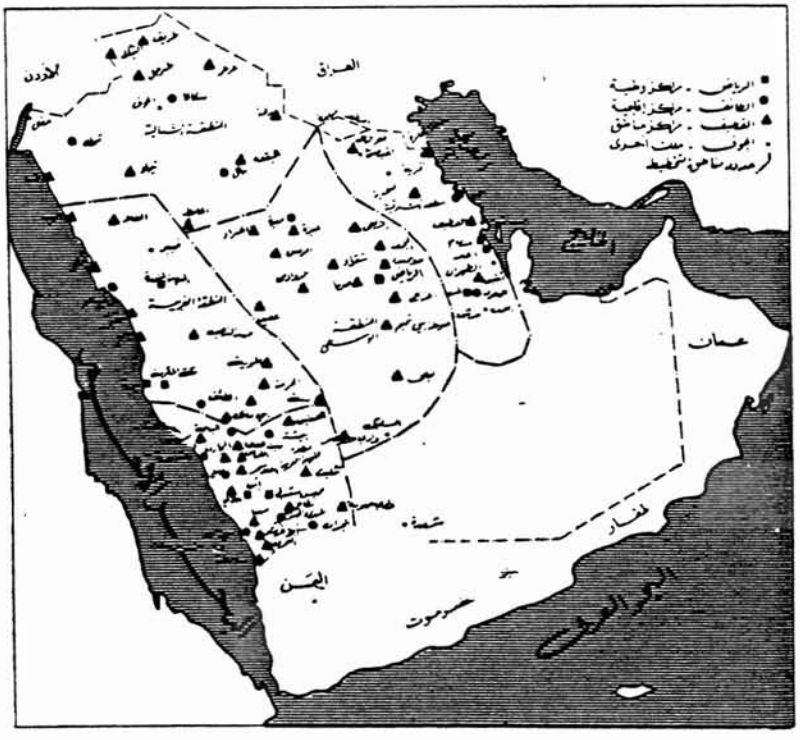

شكل (١) المملـكة العربيـة السعوديـة (مـراكز النمـو)[٣] .

المصـدر : الخطة الخمسية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥هـ ، وزارة التخطيط .

جـدول (١) . مـراكز النمـو المقـترحـة موزعـة حسب الإمـارات .

المنطقة	الشمـاليـة					الغـربيـة		الجنـوبيـة الغربيـة				الوسـطى		الشرقيـة
الإمارة / المركز	الجوف	القريات	الحدود الشمالية	حائل	تبوك	المدينة المنورة	مـكة المكرمـة	عسير	جيزان	نجران	الباحة	الرياض	القصيم	الشرقيـة
مركز وطني					تبوك	المدينة - المنورة	مكة - المكرمة جـدة	أبها - خميس مشيط				الرياض	بريدة - عنيزة	الدمام الظهران الخبر
مركز إقليمي	سكاكا			حائل		ينبع العلا	الطائف	بيشة محايل ظهران الجنوب	جيزان	نجران	الباحة	الخرج وادي الدواسر		الهفوف المبرز الجبيل القطيف
مركز محـلي	النبك	القريات	عرعر	بقعاء	تيماء	خيبر	رابغ	سراة - عبيدة	صبيا	وادي - حبونة	بلجرشي	حريملاء المجمعة	البكيرية	أبقيق
	طبرجل	حقل	طريف	الحائط	ضبا	مهـد - الذهب	الجموم	تثليث	أبـو - عريش	بدر - الجنوب	العقيق	الغـاط الزلفي	الخبراء	العقير
			رفحة			بدر حنين	تربـة	تنومة - النماص	صامطة		المخواء	شقراء ضرماء	الرس	سـلوى
					الوجه *	العين - الجديدة	الخرمة	سبت - العلايا	فرسان			المزاحمة حوطة - بني تميم	دخنة	سبهات
							المويـة رنيـة بني مالك		العمري			الافـلاج الدوادمي القويعية		صفوى رأس تنورة النعيرية الخفجي حفر الباطن
							القنفذة *					عفيف ساجر		حرض *
الإجمـالي	٣	٢	٣	٣	٤	٧	١١	٨	٦	٣	٤	١٦	٥	١٤

الإجمالي المقـترح (٨٩) مركزًا

ملحوظة : الوجـه مركز محلي في تبوك يتبع المنطقـة الغربيـة ، والقنفـذة مركز محلي في مـكة المكرمـة يتبع المنطقـة الجنوبيـة الغربيـة ، وحـرض مركز محلي في الشرقيـة يتبع المنطقـة الوسطى .

المصـدر : إدارة التخطيط الإقليمي بوزارة التخطيط .

٢ . التحـــــديات

٢,١ المسمى : مراكز نمـــو أم مراكز خـــدمات التنميـــة

في المراحل الابتدائية في الدراسات الإقليمية حيث طُرحت فكرة مراكز النمو كان المسمى آنذاك «مركز خدمات التنمية» ، وهذا المسمى ينطبق على نظام الاستيطان المشار إليه سابقًا ، والمبني على أساس نظرية المكان المركزي والتي تنص على ترشيد وتوزيع الخدمات مكانيا . وأما فكرة «مراكز النمو» فهي ترمز إلى استراتيجية تنمية أقليمية تستهدف التعرف على إقليم أو منطقة متضررة ، ثم اختيار مركز في ذلك الإقليم ودعمه بالاستثمارات لإنعاشه وللتأثير الإيجابي على الإقليم ككل عن طريق الانتشار (spread or trickle-down) بالنسبة للمشتروات من الإقليم والدخل الزائدين بسبب الاستثمارات الحكومية في مركز النمو . ويشترك مركز النمو ومركز خدمات التنمية في العوامل التالية :

- كلاهما يعتمد على الموارد الطبيعية والبشرية .
- كلاهما يعتمد على فعالية شبكة المواصلات وتكاليف النقل .
- كلاهما يتأثر ويؤثر على المناطق المجاورة له .

إلا أنهما يختلفان في عدة نقاط أهمها[٤] :

- أن مركز خدمات التنمية يمثل جزءًا من نظام المكان المركزي ، كما ذكرنا مسبقًا ، بينما نجد أن مركز النمو ليس من الضرورة أن يكون جزءًا من نظام جغرافي معين ، ولا يتصف بتدرج هرمي معين بالنسبة لحجم المدن .
- أن مركز النمو يجب أن يحتوي على نشاطات اقتصادية دافعة (propulsive industries) بينما ليس من الضرورة أن يحتوي مركز خدمات التنمية على تلك الخدمات .
- أن مراكز النمو - كمبدأ - لا تتعارض مع وجود قطبية بين المركز والمناطق المحيطة به ، بينما نجد مراكز خدمات التنمية تتفادى تلك القطبية غير المرغوبة .

٢,٢ التحـــديات الاقتصاديـــة

إن إحدى أهم العوامل ضمن هذه التحديات هي وضع المعايير لتعريف المراكز ، وهي كالتالي

أ) الكثافـــة السكانيـــة

قد لاتبرر الكثافة السكانية بعض النشاطات لبعض المراكز الإقليمية أو المحلية ، وحتى لو قررت الدولة دعم تلك النشاطات كاستثمارات طويلة الأجل فإن القطاع الخاص قد لايقبل بالانتقال لتلك المراكز ، وبذلك قد تصبح تلك المراكز عبء على الدولة .

ب) نظـــام المـواصـــلات وتكاليف النقـــل

لقد حددت وزارة التخطيط معيار «العزلة» أو بعد المراكز عن بعضها البعض كأحد المعايير المستخدمة في اختيار المراكز ، على أن تكون المسافة أكبر من أو تساوي ٥٠ كم أو أكثر من ساعتين بالسيارة . وهناك

حاجة لتقنين هذا المعيار ، فتحديد المسافات بين المراكز يجب أن يأخذ عامل التكلفة في الاعتبار ، فكلما انخفضت تكلفة المواصلات كلما قلت الحاجة لوجود عدد أكبر من المراكز .

جـ) تحـديث تقيـيم المـوارد المـوجودة

كما ذكرنا سلفًا ، فقد قيَّمت وزارة التخطيط وخبراء الأمم المتحدة موارد المراكز قبل اختيارها ، إلا أن ذلك قد تم قبل حوالي عشر سنوات ، وهناك حاجة ماسة إلى تحديث التقييم الميداني .

د) نوعيـة الاستثمارات المقـترحـة

ركزت الدراسات الأولية على استثمارات القطاع العام بشكل مباشر ، وربما كانت هناك حاجة للتركيز على الاستثمارات الموجهة للتنمية البشرية (التعليم والتدريب والصحة) . وهناك نقطة هامة إضافية وهي استثمارات القطاع الخاص ، وخصوصًا في إطار الخطة الخمسية الرابعة . ويُطرح هنا السؤال : هل تساعد الدولة المناطق ؟ أم تساعدها على مساعدة نفسها بتوفير المناخ المناسب لاستثمارات القطاع الخاص ؟

٢,٣ التحـديات الإداريـة

هناك ثلاثة تحديات إدارية رئيسة نلخصها في الآتي :

أ) وجود الموارد البشرية والمادية الكافية للّامركزية المكانية المرغوبة . وكما ذكرنا سابقًا ، فقد زاد عدد المراكز بعد اطلاع الوزارات على مقترحات وزارة التخطيط المبدئية ، والسؤال الهام هنا هو : هل تعتبر مرئيات الوزارات بالنسبة لزيادة عدد المراكز التزامات تعكس قدرتها على توفير الموارد اللازمة للتوزيع المطلوب عددًا ونوعية ؟

ب) وجود الاستعدادات التقنية والنظامية للّامركزية المكانية . والمقصود بذلك أن فتح فروع عديدة للجهات الوزارية المختلفة سيتطلب استعدادًا إداريًا من ناحية تعديل الأنظمة لمنح صلاحيات أكبر لمسؤلي المكاتب المزمع تشغيلها في المراكز ، هذا وهناك أيضًا حاجة إلى نظام اتصالات وتبادل وتحليل معلومات ليربط بين الفروع الرئيسة والمكاتب الفرعية في المراكز .

جـ) وجود الاستعدادات الاجتماعية للّامركزية . إن وجود ارتباطات عائلية قوية بالإضافة إلى الرواتب الأعلى وفرص العمل والخدمات الأفضل في المدن الكبرى قد يضعف من محاولات استقطاب الطاقات البشرية المدربة للهجرة إلى المراكز ، وهذا عامل يجب دراسته .

٢,٤ التحـديات السياسيـة

هناك ثلاثة عوامل رئيسة ، وهي :

أ) تحديد الاعتبارات السياسية للبلد ككل ، والمقصود بذلك أخذ البرامج السياسية في الاعتبار في

وضع برامج مراكز النمو وخصوصا فيما يتعلق بالتنفيذ . وبشكل خاص يجب ذكر نظام المقاطعات الذي ستصدره وزارة الداخلية قريبًا ، فقد لايتفق ذلك مع البرنامج التنفيذي لاستراتيجية مراكز النمو من جميع نواحيها .

ب) تحديد الاعتبارات السياسية للمناطق والأقاليم . متى يقال مثلاً لممثلي إقليم معين بأن عاصمة إقليمهم ستكون في « الدرجة الثالثة » ضمن تدرج المراكز (أي أنها مركز محلي) . علما بأن ذلك قد يثير رد فعل سياسي .

جـ) أخذ اعتبارات النظام القبلي في الحسبان ، حيث أن ذلك قد يكون مصدر طلبات تتصف بالازدواجية . والمقصود بذلك هو وجود القبائل التي تنتمي لمناطق معينة مما يجعل تركيز الخدمات والمرافق في بعض المراكز مقارنة بالمراكز الأخرى صعب التطبيق .

٣ . المناقشة

كما ذكرنا سابقًا ، هناك حاجة لتحديث تقييم الموارد الإقليمية ميدانيا ، وهذا ماستهدف إليه وزارة التخطيط كجزء من الخطط التشغيلية للإمارات . وقد ذكرنا أيضًا الحاجة إلى وضع معايير متعلقة بالمواصلات ، ونكرر هنا أهميتها في إطار تحديد وتحديث المعايير المختلفة لتقييم المناطق .

بالإضافة إلى العاملين المذكورين ، هناك عامل تحليل نظام الاستيطان أو التعرف على أنواع الخدمات والمرافق الموجودة في التجمعات السكانية المختلفة لمعرفة المناطق التي تفتقر إلى الخدمات أكثر من غيرها نسبة إلى عدد سكانها ، وعلى سبيل المثال يمكننا وضع جدول (scalogram) كما في جدول (٢)[٥] .

جدول (٢) . تحديد الخدمات الموجودة لدى المراكز المختلفة .

المركز	تعداد السكان (بالألف)	الخدمات الصحية			الخدمات التعليمية			الخدمات التجارية		الإسكان		المياه		. . إلخ
		رعاية	أسعاف	سلامة	ابتدائي	متوسط	ثانوي	حماية المستهلك	مختبرات	قروض	إسكان حكومي	شبكة توزيع	معالجة	
الرياض														
جدة														
مكة														
المدينة														
الدمام														
الطائف														
. . إلخ														

وهناك حاجة أيضًا لتعريف الاستراتيجية العامة للتنمية المكانية ، والمقصود بذلك هو اختيار إحدى البدائل الرئيسة الآتية :

١) هل نزيد من الاستثمارات في المناطق ذات الإمكانيات للنمو ونعمل على تقوية روابطها بالتجمعات السكانية المحيطة بها ؟

٢) هل نركز الاستثمارات في المناطق التي لم تستمتع بثمار التنمية ، والتي لديها إمكانيات للنمو ونعتبرها مراكز نمو حسب تعريفنا السابق لمراكز النمو ؟

٣) هل نركز على إنشاء مستوطنات جديدة في بعض المناطق لجذب السكان أو لتوفير الخدمات للمناطق المجاورة ؟

وبالإضافة إلى هذه العوامل فهناك حاجة لوضع جدول زمني معقول يأخذ في الاعتبار الواقع الاقتصادي والإداري في ضوء التحديات التي استعرضناها مسبقًا .

أما بالنسبة للتحديات السياسية ، فمن الصعب وضع حلول لها أو حتى وضع قواعد لتحديد الأولويات مابين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإدارية ، إلا أن القرارات السياسية ستكون غالبا مبنية على نفس قاعدة المعلومات المطلوبة في مواجهة التحدي الإداري والاقتصادي . وبالإضافة إلى ذلك فإن الاعتبارات الثلاث متداخلة ، ولذا فإن هناك حاجة للمضي في دراسة وتحديث الاستراتيجية حيث أنها جزء جوهري من التخطيط الإقليمي .

وتبقى مناقشة وضع الاستيطان العام في المملكة وعلاقته بمراكز النمو . وقد قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بدراسات وجد فيها أن عدد سكان القرى والهجر المستقرين بلغ **٢,٥٩٩,٣٢٢** نسمة ، وقد وجد أيضًا أن معدل نمو السكان في تلك المناطق يزيد على معدل نمو السكان الإجمالي في المملكة خلال الفترة **١٣٩٤-١٤٠٣**هـ (كانت سنة **١٣٩٤**هـ هي سنة الإحصاءات العامة للسكان وسنة **١٤٠٣**هـ هي سنة دراسة وزارة الشؤون البلدية والقروية) . أما بالنسبة لحجم تلك التجمعات فهو صغير في المتوسط كما هو موضح في جدول (٣)[٦] .

ويمثل برنامج المجمعات القروية الذي تتولاه وزارة الشؤون البلدية والقروية أداة إيجابية وهامة في ترشيد استثمارات الدولة في المناطق القروية ، وبالرغم من إنجازات الوزارة الهامة إلا أن البرنامج لايزال في مراحل مبكرة . والجدير بالذكر أن نظام المجمعات يشترط أن لايقل عدد سكان المجمع عن خمسة آلاف شخص ، وأن لايقل عدد القرى عن خمس ليحصل على العديد من الخدمات البلدية كالأسواق وتوزيع المياه ، وخدمات أخرى كالتعليم والصحة وتوصيل المرافق الهامة ، وبالتالي فإن المجمعات القروية ذات القابلية للنمو تكون مراكز نمو محلية في نظام وزارة التخطيط .

جـدول (٣) . التوزيع الديموجرافي لسكان المملكة في المناطق الريفية في عام ١٤٠٣هـ
(حسب دراسة وزارة الشؤون البلدية والقروية) .

المنطقـة	عدد القرى والهجر	مجموع عدد المساكن	متوسط عدد السكان في كل قرية أو هجرة	متوسط عدد السكان في القرية أو الهجرة
مكة المكرمة	٢٧٠٢	٨١٢٢٢	٢١٠	٣٠
عســـير	٢٩٦٣	٧٤٤١٠	١٥٦	٢٥
جيـــزان	٩٣٤	٧١٧٤٥	٤٠٧	٧٧
الريـــاض	٧١٠	٤٩٩٨٥	٤٣٦	٧٠
الباحـــة	١٢٣٦	٣٧٢٠٢	١٩٣	٣٠
الشرقيـة	١٩١	٢٨٨٣٠	٩٦٦	١٥١
القصـــيم	٤٦٨	١٨٨٤٣	٢٥٠	٤٠
حائـــل	٤٥٠	١٧٣٤٤	٢٢٠	٣٩
المدينـة المنورة	٣٨٤	١٤٥٩٣	٢٢٨	٣٨
نجـــران	١٦٦	١٤١٣٠	٥١١	٨٥
تبـــوك	٧٩	٤١٣٥	٢٩٨	٥٢
الحدود الشمالية	٣٦	٢٩١٢	٥٤٢	٨١
الجـــوف	٢٤	٢٢٠٣	٥٨٧	٩٢
القريـات	٢٢	١٧٩١	٥٢١	٨١
المجمـــوع	١٠٣٦٥	٤١٩٣٤٥	**المتوسط العام ٢٥١**	**المتوسط العام ٤٠**

المصـدر [٦] .

وأما بالنسبة للهجر فقد أجرت وزارة الداخلية دراسة عام ١٤٠٢هـ للتعرف على إمكانيات النمو في تلك التجمعات ، وقد اتضح من نتائج تلك الدراسة أن ٣٢٪ فقط من الهجر هي القابلة للنمو (جدول ٤) وهذا يعكس وجود تجمعات كثيرة لاتتوافر بها مقومات الحياة على المدى الطويل ، مما يشكل عامل تشتت غير مرغوب فيه اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا .

وتشـير هذه النتائج إلى أن هناك حاجة فعلية ماسة إلى استراتيجية مراكز النمو لكي تتمشى التنمية الإقليمية مع مبدأ ترشيد الموارد في إطار خطة التنمية الرابعة ، ولكي تكون تلك التنمية أيضًا في إطار « توازن » إقليمي عادل . والجدير بالذكر أن التوازن لايعني بالضرورة أن تتمتع جميع التجمعات السكانية باستثمارات حكومية متساوية نسبة للفرد الواحد[٧] . أما بالنسبة للتجمعات التي تحتوي على إمكانيات محدودة للتنمية فقـد يكـون من الأفضـل أن « تذهب التجمعـات للتنمية » بدلاً من أن « تأتي التنمية للتجمعات » . أي إن توفير نظام مواصلات واتصالات فعّال لربط تلك التجمعات بمراكز النمو أو مراكز خدمات التنمية قد يكون كافيًا

جـدول (٤). عدد الهجر القابلة للنمو وغير القابلة للنمو طبقا للدراسة التي قامت بها وزارة الداخلية عام ١٤٠٢هـ .

المنطقـــة	عـــدد الهجـــر		المجمـــوع
	قابلة للنمـــو	غـير قابلة للنمـــو	
الريـــــاض	١٣٤	٣٠٨	٤٤٢
مـكة المكرمـة	٣٢١	٣٠٦	٦٢٧
المدينـة المنـورة	١١٦	٤٥	١٦١
القصـــــيم	٤٨	٢١٢	٢٦٠
حائـــــل	١٩	١٠٩	١٢٨
تبـــــوك	٣٢	١٠	٤٢
عســـــير	٧١	٧٦	١٤٧
المنطقـة الشرقيـة	٣٥	٥٠	٨٥
الجـــــوف	١٥	١٢	٢٧
القريـــــات	٢	١٢	١٤
الحـدود الشماليـة	١٠	٢٨	٣٨
الباحـــــة	٦	١٢	١٨
نجـــــران	٢٧	٧٨	١٠٥
جيـــــزان	٤٥٢	١٤٧٤	١٩٢٦
المجمـــوع	١٢٨٨	٢٧٣٢	٤٠٢٠

المصـدر [٦] .

الختـــام

إن جوهر التخطيط التنموي السعودي هو تنمية المواطن ورفاهيته ، وإن التوزيع الجغرافي غير المتساوي للسكان يقتضى أن يكون هناك اهتمام بالتوزيع المكاني للتنمية . وتسعى استراتيجية مراكز النمو لتحقيق التوزيع العادل والفعال للتنمية ، إلا أن هناك تحديات اقتصادية وسياسية وإدارية قد يستحسن مناقشتها ودراستها كجزء من الاستراتيجية نفسها ، وليس كعقبة تعترض تنفيذها . وفي هذه الصفحات استعرضنا بعض العوامل الرئيسة في تلك التحديات وهي كبيرة ولكنها لاتشكل عقبة بحجم يوقف البرنامج المقترح . كما أن هناك حاجة ملحوظة لإجراء حوار بين الجهات المعنية لتقنين النواحي التخطيطية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المذكور ، ونخص بالذكر وزارتي التخطيط والشؤون البلدية والقروية . فالأولى تهتم بالتخطيط الـوطني والقطاعي وتنسق مابين الجهات المختلفة لتتفادى الازدواجية وتشتيت الموارد ، بينما تهتم الثانية بالنواحي التخطيطية الحضرية والقروية بشكل خاص وبالنواحي التخطيطية الإقليمية بشكل عام .

المـــراجـــــع

[١] **Glasson, J.,** *An Introduction to Regional Planning,* Hutchinson & Co. Ltd., London (1978).

[٢] إدارة التخطيط الإقليمي ، مذكرة داخلية ، وزارة التخطيط ، الرياض (١٤٠٧هـ) .

[٣] **وزارة التخطيط** ، خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠/١٩٨٥م ، الرياض .

[٤] **Hansen, N.M.,** Criteria for a Growth Center Policy, *in:* **J. Friedman** and **W. Alonso (ed.)** *Regional Policy,* MIT Press, Boston (1975).

[٥] **Rondinelli, D.A.,** Equity, Growth, and development : regional analysis in developing countries, *Journal of the American Planning Association,* **51**(4): 434-448 (1985).

[٦] **المسلم ، حمود سليمان** ، الاستيطان والقواعد التي تحكم نمو وتكوين الهجر ، المؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية ، المدينة المنورة (١٩٨٦م) .

[٧] **الحماد ، محمد عبد الله و محمد ، عمر عثمان** ، إنماء المدن الصغيرة كوسيلة لتوجيه التحضر ، مجلة البلديات ، ٢(٢) (١٩٨٦م) .

The Challenges of Growth Centers in the Kingdom of Saudi Arabia

TAREK ALI FADAAK
Urban & Regional Planning Dept, Faculty of Engineering
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.

ABSTRACT. A Growth Center Strategy basically relies upon choosing settlements as targets for investments, which vary according to the potential for contributions to overall development. This would avoid duplicity in local, regional and national projects.

A Growth Center Strategy for the Kingdom was initiated for the Third Development Plan (1400-1405 A.H.). However, it was never implemented and it has been recurring as a pivotal aspect of regional planning. It was included as part of the strategy for the Fifth Development Plan (1410-1415 A.H.).

This study aims at providing an overview of the main challenges for Growth Center Strategies. It starts by giving a summary of the importance of that strategy for regional planning, then it looks at the formal commitment to that strategy. This is followed by a review of the different challenges beginning with the nomenclature, the economic aspects, and the administrative aspects.